

حسب فتاویٰ مولوی محمد شبلی منہ مولوی ابوالخیر محمد کی حب
مولوی محمد عبدالحی ص



M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR15101

رسالہ اسلام



در مطبع صدیق تبار من واقع محلہ دارانگر مطبوعہ گریڈ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد على من دلنا خير دليل والصلوة على صاحب الحجة البالغة بالمعرف الجليل وصحبه
 وناصريه باحسن تمثيل **مقدمة** العلم هو الحاضر عند المذكر ان كان اذعان
 خبر تصديق والافتقار ضروريا كانا ونظريا والاحتمالات دائرة النظر ترتيب
 والخطا ترتب فالتعاصم منطق والشاك منطق وموضوعه المعقولات من
 حيث الاتصال الى الجهولات وامهات المطالب ما لوحي وبل ولهم وسما
 ذنابات **التصورات** الافادة انما يتم بالدلالة وهي لفظية وغير
 وهما عقلية وطبيعية ووضعية وانكل مطروحة والاخيرة مطلوبة فعلى التمام
 مطابقة وعلى الجزر تضمن وعلى الخارج اللازم التزام قيل مجوز له ومها
 بدون العكس مشهور فالاول ان دل جزر معناه فمركب والافهم يكون
 مرتبة فاداة والافيا زمان كلمة وبدونه اسم وان اتحد فمع الشخص جزري

ويبدو انه ان تساوت فمتواط والافمشكك في الاتصاف وان كثيرا
وضعا فمشترك واقع والافان اشتهر في الثاني فمنقول والافحقيقة
ومجاز ويخبر في خمسة وعشرين تكثير اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة والحق
وقوع بين المفرد والمركب فهو ان تم فخر وقضية ان حكى فكلما هي هنا كاذب
ليس محجوزا حكم والافانثانية والافناقص تقديسي او مزجي او غيرهما
ان منع صدقه على الكثير فيجزي وقد يطلق على الاخص هو الاعم والافعلى
ممتنعا او ممكنا مع دوما او موجودا واحدا مع امكان الغير او بدونه او
متعددا امتداه او غير متناه فالكليان ان تغار فاكليا فمتباينان او
تساويا كذا تساويان وجزئيا من الجانبيين فاعم واخص من وجه او
من جانب فمطلق وفي النقيض كذا الك ايضا وان كان حين حقيقة ال
فمنوع وقد يقال على مندرج تحت جنس والداخل المشترك جنس وتيرتان
فالعالى والسافل والمتوسط ودونه فصل وهما قريب وبعيد وهى مقوم
ومقسم والتخرج المختص خاصة ودونه عرض عام مفارقا كانا اولازما
للماهية والوجوديين او غير بين الاول منهم لا يحصل بدون الثالث
ولا يكون للواحد الا الواحد الفارق والشكوك طارق فالافهم منطقيا
والمعروض طبعيا والمجموع عقليا والثاني مختلف وجوده فالحق ان
الوجود واحد **المعرف** لا يحمل تحصيل او تفسير الثاني لفظي الاول
حقيقي بحسب الحقيقة وبحسب الاسم وبها جلي ومسا وجودا بالاعم فالذا
حد وبدونه رسم فمع الجنس القريب تام والافناقص والتحديد الحقيقي

عسيرة اجدا والمعرق نقاش اما دعوى ممنوعة التصديقات لقضية
 انما يتم بامور ثلثها النسبة الحكمية فالذكر في الشك والاذعان واحد
 والثغافوت في الادراك فالادل عليها بالبعة ان ذكرت فثلاث والثانية
 ان حكم ثبوت شئ او نفيه فعملية والافترحية والحكم عليه موضوع
 مقدم والحكم به محمول وتالي والحكم في الثاني بينها والموضوع ان كان
 جزئيا فمخصوصة وشخصية وكلها بلا زيادة فمهمة القدار وليس لها الواجب الطبيعية
 وعلى افرادها فمبين الكمية محصورة ومسورة وبالسبيلان سور ودونته
 المتأخرين وتلازم الجزئية والحكم في المحصورة على نفس الحقيقة وهي مطلوبة
 وآخر غرض عنها فالاربعة الموجبة الكلية وسور ياكل وفي معناه الجزئية
 وسور بعض ونحوه والسالبة الكلية سور الاشئ ومثله والجزئية وسور
 ليس كل وظائره تغيرون عن الموضوع نكج والمحمول يب فالاشئلة
 سبب المتغير الكل فرادى ولاغنى حقيقة ج والموصوف ببل اعم
 بينها والتحل اتحاد المتغافرين في نحو بحسب آخر فبعينه اولى وبمجرده شائع ولو
 بالاشتقاق وبغيره زامواطة ولها شاك والثبوت في طرف الفعلية فالثابت
 الذي يمتحق خارجية او مقدرة حقيقة على الاطلاق والسلب لا تستدعي وجود
 الموضوع والحال بعد وم وسالبة المحمول مخترعة ونحو المعبرة بنية والجزئية
 وان كان جزر طرف فمعدولة والافحصلة وكل نسبة كيفية هو المواد والادل
 النجبة والمشتلة موجبة تقابل المطلقة بسبب ان كانت فقط والافكرية والعبارة
 للوجود الاول ان وافقت المادة صدقت والاكدت فان حكم باستحالة الفكا

مطلقاً فهو رتبة مطلقة وما دام الوصف فمشرطة عامة وفي وقت معين
 فوقتية مطلقة او في غير فممنشرة مطلقة وبعده مطلقاً فدائمة مطلقة
 او ما دام الوصف فعرفية عامة ولعدم استيانتها ممكنة عامة وبالطرفين ممكنة
 خاصة وبالفعلية فمطلقة عامة وليقيدها العاستان والوقتيتان المطلقتان
 باللادوام الذاتي فمشرطة خاصة وعرفية خاصة ووقتية ومنشرة
 والمطلقة العامة واللا ضرورة باللادوام الدائمتين وجودية ولا ضرورة
 ولا دائمة وهي مطلقة اسكندرية والشرطية ان كان يتنا في النسبين
 واحدهما او سلمه منفصلة حقيقية فالغة الجمع والخلو والانفصال بالعلامة
 لزومية وعنادية وبدونه التعاقية وفي الكل كالاولى الا ان الطبيعة
 غير معقولة وسورنامتي ومها وكما وانما وليس البتة وقد يكون وقد
 لا يكون وان اختلف القضيتان بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذب ابري
 فممتنا قضان فالوحدة في الثانية والشرطية في الجنس النوع ايضا والعلامة
 كما وكيفا وبهية فالنقيض للضرورة الاستكان وللدوام الاطلاق وهي اعم
 الانتشار فاحفظ **والعكس المستوي** تبديل طرفي القضية مع
 الصدق والكيف فالسالبية الكلية تنعكس كنفسها والجزئية لا بالخلف والموجبة
 جزئية اما بحسب الجهة فمن السوالب الكلية الدائمتان والعاستان كنفسها
 بالخلف ولا عكس للبواقى وفي الممكنتين بين الرئيس والمعلم الثاني خلافاً ومن
 الجزئية لا الى التاحصتان فانها كنفسها ومن الموجبات فالوجودية بتان والوقتيتان
 والمطلقة العامة بهذه بالخلف والدائمتان والعاستان حينية مطلقة والخاصة

140

		101-1	

101-1